بعض تجارب الخصخصة و "الاصلاحات الهيكلية" في افريقيا (2) التجربة المصرية

ممهدات/مقدمات "الانعطاف التاريخي" نحو الخصخصة

بداية لا بد من التذكير بأن "عقد الزواج" بين مصر والمؤسسات المالية والنقدية الدولية لم يكن قد تم في بداية التسعينات من القرن العشرين عندما بدأت بتطبيق برنامج الخصخصة في آيار/ مايو **1991**، بل كان "المحظور" قد وقع قبل ذلك بثلاثة عقود تقريبا. ففي آيار عام **1962** وقّعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع صندوق النقد الدولي، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام **1961**. ونص هذا الاتفاق على أن يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها **(20)** مليون جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه المصري من **(2.24)** دولار إلى **(2.30)** دولار للجنيه الواحد، مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية [1].

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينيات، ففي آيار/مايو **1974**، بدأ الصندوق دوره في تكييف الاقتصاد المصري الى حقبة "الانفتاح"، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة **"الانفتاح الاقتصادي"** اثناء حكم الرئيس الاسبق محمد أنور السادات بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 واستمرت حتى نهاية الثمانينات [2]. وقد **أدت** هذه السياسة الى جملة من **المشكلات** من بينها [3]:

- اتساع العجز بميزان المدفوعات.
- زيادة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها.
- زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تدهور في سعر الصرف للجنيه المصري وتعاظم ظاهرة الدولرة Dollarization.
- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين.
- تفاوت حاد في توزيع الدخل والثروة الوطنية، وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ومن الضروري الاشارة هنا الى أن الاعتبارات والتوجهات السياسية في ذلك الوقت لعبت دورا بارزا في تغيير التوجهات الاقتصادية، حيث ارتبطت سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول في السياسة الخارجية المصرية والعلاقات الجديدة مع الغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية [4]. حيث شهدت تلك الفترة حرب تشرين الأول/اكتوبر 1973 وما تلاها من توجهات للرئيس المصري حينذاك، **محمد أنور السادات**، حول "التطبيع" مع اسرائيل والانفتاح على العالم الرأسمالي، وكان من الطبيعي ان تصدر

---

[1] لمزيد من التفاصيل قارن: جوده عبد الخالق، "مصر وصندوق النقد الدولى ـ آليات التبعية فى التطبيق"، **"قضايا فكرية"**، الكتاب الثاني، ط1 (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1986)، ص 152.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الانفتاح الاقتصادي وما تركه من آثار قارن: د.فؤاد مرسي، **"هذا الانفتاح الاقتصادي"**، الطبعة الاولى (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1980)؛ كذلك لنفس الكاتب: **"الانفتاح ـ الجذور و الحصاد و المستقبل"**، (القاهرة: المكتب العربى للبحث و النشر، 1982)؛ كذلك: د .جودة عبدالخالق، **"أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري 1971-1978"**، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

[3] قارن: المصادر في الهامش اعلاه؛ كذلك: عباس كاظم جياد الفياض، **"الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي"**، اطروحة دكتوراة مقدمة الى الاكاديمية العربية، 2010، ص 204 ولاحقا؛ كذلك: عبد المجيد الراشد، **"سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82061

[4] قارن: د.علي الدين هلال، **"الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر"** (القاهرة: الهيئة العربية للكتاب، 1993)، ص 9 ولاحقا.

مجموعة من القرارات والاجراءات، التي اشرنا إليها أعلاه، لوضع التوجهات هذه موضع التطبيق العملي.

وثمة **مفارقة** هنا لا بد من الاشارة إليها وهي ان السياسات "الانفتاحية" الجديدة قد تبلورت بشكل غير مباشر حتى يتسنى تطبيقها وتتقبلها الجماهير دون معارضة؛ حيث كانت "المبادئ الاشتراكية" تسيطر على الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدى "النخبة" المصرية فضلا عن القاعدة الجماهيرية العريضة آنذاك [5]. فقد قُدمت سياسة الانفتاح على أنها غير متناقضة مع "النظام الاشتراكي" وهي ليست سوى محاولة لترشيد الاقتصاد المصري !. وحين اصبح الجو مهيئا لقبول تلك السياسات الانفتاحية الجديدة أعلن **محمد أنور السادات** امام ممثلي غرف التجارة والصناعة في آب/أغسطس أن الرأسمالية لم تعد جريمة في مصر ودعاهم للعمل بحرية [6].

المطلب الاول: **بعض ملامح الحصاد المرّ لسياسات الانفتاح**

1 - **نمو مشوه**. ما اثير من حدوث نمو اقتصادي صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي يطرح اسئلة جدية عن صدقية هذا التشخيص. فقد برهنت دراسات عديدة على ان هذا **النمو كان في صالح القطاعات غير الانتاجية وعلى حساب القطاعات الانتاجية**. إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات الخدمية والتوريدية 14.2% و 11% على التوالي خلال سنتي 1974 و 1975، مقابل 8% في القطاعات السلعية [7]. وحتى النمو الذي شهدته القطاعات الخدمية كان ذا طبيعة خاصة ومتميزة وتمثل في **الاسكان الفاخر والنقل الخاص وسياحة الأغنياء**. وهكذا يمكن الاتفاق مع الاستنتاج الذي بلوره الراحل **الدكتور فؤاد مرسي** حين اشار الى ان الانفتاح كان ذو طبيعة استهلاكية/خدمية وليس انتاجية [8]. وحتى النمو الذي شهدته القطاعات السلعية خلال تلك الفترة كان ناجما في الواقع عن **ثلاثة عوامل** أخرى:

* **زيادة الايرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام** نتيجة زيادة اسعاره في حينه؛
* **تنامي حصيلة ايرادات قناة السويس والسياحة؛**
* وكذلك **زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج** وعلى وجه الخصوص في البلدان العربية النفطية التي تنامت مواردها بشكل سريع نتيجة "الفورة النفطية" في اواسط السبعينات وخصوصا بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر 1973.

ومقارنة بفترات اخرى يلاحظ تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من متوسط سنوي قدره 9.4% فى الفترة 1975 - 1980 ، إلى 4.5% فى الفترة 2000 - 2001 ، ثم إلى 3.6% فى الفترة 2001 – 2004. وقد ارتبط هذا التراجع بالانخفاض الحاد فى معدل الاستثمار المحلى الإجمالي، من 27% في الفترة 1974 - 1981 الى 19% فى الفترة 1997/ 1998 - 2002/2001 ، ثم إلى حوالى 18% فى الفترة 2003/2002 – 2006/2005 [9].

2- **تبعية الرأسمال المحلي الى الرأسمال الاجنبي**. ومن ناحية ثانية فإن الرأسمال المحلي الذي شارك في تشكيل السياسات الاقتصادية الانفتاحية خلال الفترة موضوح حديثنا، كان تابعا لرأس المال الاجنبي فلم

---

[5] قارن: عادل حسين، **"الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974-1975"**، الجزء الاول (القاهرة: دار الكلمة للنشر)، ص 13.

[6] جريدة **"الإهرام"**، بتاريخ 19 أغسطس 1979.

[7] مرفت محمد عبد الوهاب، **"التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي"**، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، 2006، ص 30.

[8] د .فؤاد مرسي، **"مصير القطاع العام في مصر"**، (القاهرة، مركز البحوث العربية، 1989)، ص 37.

[9] لمزيد من التفاصيل قارن: د .إبراهيم العيسوي، **"**التحسن الاقتصادى محدود ..وتكلفته باهظة الثمن"، **"الاصلاح الاقتصادي"**، العدد 17، ص 12-14.

يقم بدوره الاستثماري بشكل مستقل معتمدا فيه على ذاته بل كان الرأسمال المصري مستندا على الرأسمال الاجنبي [10].

والأدهي من ذلك أن تلك الفترات الموصوفة بكونها فترات "انفتاح اقتصادي" قد اقترنت بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المصرية في صورة مدفوعات للدائنين الاجانب تسديدا للقروض ووفاء لفوائد هذه القروض أو في صورة تدهور كبير في معدل تبادل الصادرات وأحيانا في الصورتين معا [11].

3- **تخفيض الدعم وارتفاع الاسعار**. تبيّن التجربة ان تخفيض الدعم يؤدي الى نتائج انكماشية على العموم، مع تحمل الفقراء على وجه الخصوص للجزء الاكبر من العبء المترتب على الخسارة الناجمة في الدخل الحقيقي. ورغم ان العجز في الميزانية العامة سينخفض نتيجة لتخفيض الدعم، إلا ان الانخفاض في الدعم سيؤدي الى انخفاض الطلب الاجمالي وبالتالي الى حدوث انكماش اقتصادي عام مما ترك آثارا سلبية على مستويات المعيشة وعلى النمو والانتاجية بشكل عام.

4- كما **اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعات المصرية عن طريق محاصرة وتصفية القطاع العام**، مما كانت له آثار سلبية على الصناعات المحلية التي واجهت منافسة ضارية وغير عادلة من السلع الاجنبية التي كانت تتدفق الى السوق المصرية من دون أية عوائق وتحت رايات "الانفتاح الاقتصادي" وبذلك فقدت السلع المصرية سيادتها لتتوارى لاعبة دورا ثانويا غير مؤثر [12]. ونتيجة لذلك زاد الاعتماد على العالم الخارجي لتأمين حاجة مصر من السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية.

5- **قاد فتح باب الاستيراد الخارجي على مصراعيه الى زيادة العجز الخارجي وزيادة الاعتماد على موارد التمويل الخارجي قصيرة الاجل، وعلى وجه الخصوص التسهيلات المصرفية ذات اسعار الفائدة المرتفعة التي تصل احيانا الى 20% مما يتطلب مبالغ ضخمة لخدمة اعبائها**. فمثلا تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة الى ان قيمة المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد + اقساط) قد بلغت نحو (**2184**) مليون دولار (**2** مليار و **184** مليون دولار) في عام 1975، أي ما يعادل 78% من قيمة حصيلة الصادرات المصرية في العام المذكور [13].
ونتيجة ذلك ازداد حجم المديونية الخارجية لمصر من (**1.6**) مليار دولار في عام 1971 الى (**2.1**) مليار في عام 1973 ثم الى (**15**) مليار دولار في عام 1979 ليصل الى (**28.6**) مليار دولار عام 1982 [14].

وعلى الرغم من ان إحدى ذرائع الانفتاح الاقتصادي هي تقليل الاعباء على القروض الاجنبية وإحلال الاستثمارات الاجنبية محلها إلا ان ما تدفق الى مصر من استثمارات اجنبية لم يزد في مجموعه عن (2) مليار دولار خلال الفترة 1974-1979 في الوقت الذي قفز حجم الدين الاجنبي الى الارقام المشار إليها اعلاه. وهكذا اعتبرت مصر في حينه من اكبر بلدان "العالم الثالث" استدانة واعتمادا على القروض الاجنبية، وكذلك اعتمادا على العالم الخارجي في مجمل اقتصادها [15].

6- رغم ان السياسية الليبرالية على صعيد الاقتصاد يفترض ان يقابلها، نظريا، تحرير المجال السياسي ودمقرطته، إلا ان الوقائع الفعلية بيّنت ان لبرلة المجال الاقتصادي لم تفضي الى لبرلة المجال السياسي

---

[10] تشير إحدى الدراسات الى أنه وخلال الفترة 74-1977، شارك الرأسمال الاجنبي مع الرأسمال المصري في 22 مشروعا من مجموع 31 مشروعا استثماريا. لمزيد من التفاصيل قارن: د .جودة عبد الخالق، "الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر 71-1977". في: "**مصر في ربع قرن 1952 – 1977**" (بيروت: معهد الانماء العربي)، ص 412 ولاحقا.

[11] Robert Mabro, *The Egyptian Economy 1952 – 1972*, Clarendon press Oxford , 1974 , P. 14

[12] لمزيد من التفاصيل قارن: د .إبراهيم العيسوي، "**في إصلاح ما أفسده الانفتاح**"، كتاب الأهالي ، العدد الثالث، سبتمبر/1984، ص 22.

[13] د. رمزي زكي، " **تقييم الاصلاح الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي 1973**"، مؤتمر الاقتصاديين المصريين في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، ص 340.

[14] مرفت محمد عبدالوهاب، "**التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي**"...، مصدر سابق، ص 20.

[15] د. جودة عبدالخالق، "**أهم دلالات سياسية الانفتاح بالنسبة للتحولات الهيكلية، الاقتصاد المصري في ربع قرن**"، مصدر سابق ، ص 39.

نتيجة ان الفئات التي افرزها "الانفتاح" كانت عبارة عن **تحالف بيروقراطي-طفيلي- كومبرادوري** غير معني بقضايا دمقرطة النظام السياسي لأن ذلك يتعارض مع مصالحه الطبقية الكبرى [16].

هذا بالإضافة إلي زيادة حجم العلاقات المباشرة بين رجال السلطة ورجال الثروة سواء عن طريق المصاهرة او الاشتراك في مشروعات اقتصادية معهم، مما ادى الى مزيد من الفساد الإداري وتعاظم دور الرأسمالية الطفيلية ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء [17].
وهكذا ظهرت **مراكز قوى جديدة اكتسبت نفوذا سياسيا واقتصاديا** استطاعت من خلاله توجيه السياسات والقرارات الاقتصادية لصالحها في ظل غياب الرقابة الفعالة، الامر الذي ساعد على انتشار المحسوبية والرشوة والفساد وغيرها من الجرائم كتجارة المخدرات والسوق السوداء..الخ والتي ارتبطت بعملية "الانفتاح" الاقتصادي [18].

جذور وبدايات اختراق "طلائع قوات" صندوق النقد الدولي للاقتصاد المصري

بعد هذا العرض المكثف لسياسات الانفتاح وآثارها نعود الى **جذور وبدايات** اختراق "طلائع قوات" صندوق النقد الدولي للاقتصاد المصري.

من المعروف ان فترة الانفتاح الاقتصادي أدت الى جملة من **النتائج** في مقدمتها تصاعد حدّة الاختلالات الاقتصادية فى مصر وكان لابد من إيجاد حلٍ للخروج من هذه الأزمة. وارتباطا بالتحولات السياسية التي رافقت تطبيق الانفتاح الاقتصادي راهنت السلطة الحاكمة في مصر آنذاك الى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتوقيع اتفاق بشأن عملية "الإصلاح الاقتصادي" [19].

وصلت الى مصر بعثتان من البنك الدولي، الاولى في مايس وحزيران **1976**، والثانية في حزيران وتموز **1977**. وبناء على نتائج هذه الزيارات اعد خبراء البنك دراسة عن الاقتصاد المصري في عام 1978.

وقد تضمنت خطة البنك الدولي **عدّة محاور** من بينها:

- إعادة الاهتمام بقطاع الزراعة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ويكون ذلك من خلال رأس المال الأجنبي.
- الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبة في تنمية البلاد.
- الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- الاهتمام بالتنمية الأساسية.

وافقت الحكومة المصرية علي مقترحات البنك الدولي نظرا لتشابهها مع مفردات برنامج "الانفتاح". و بعدها وقعت الحكومة على **اتفاقين** مع صندوق النقد الدولي، **الأول** لمدة سنة **والثاني** لمدة ثلاث سنوات. وقد "أوصى" خلالها الصندوق الحكومة المصرية باتباع سياسة مالية انكماشية تقوم على تخفيض النفقات

---

[16] لمزيد من التفاصيل قارن: د.محمد عبد الشفيع عيسى، "الرأسمالية الطفيلية في مصر"، " **الطليعة** "، عدد اكتوبر 1984، ص 112 ولاحقا ؛ كذلك: د.فؤاد مرسي، "**هذا الانفتاح الاقتصادي**" (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1976)، ص 294 ولاحقا ؛ كذلك: محمد حسنين هيكل، "**خريف الغضب بداية ونهاية السادات**" (بيروت: دار الشروق ، 1983)، ص 378 ولاحقا.

[17] قارن: قارن: د.محمد عبد الشفيع عيسى، "**الرأسمالية الطفيلية في مصر..** "، مصدر سابق، ص 113؛ كذلك: د.جودة عبد الخالق، "**الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر**" (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1993).

[18] قارن: د .صلاح الدين منسي، "**الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر**" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص 171 ولاحقا.

[19] لمزيد من التفاصيل قارن: د .إبراهيم العيسوى، "**المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح- دراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية**"، (القاهرة: مركز البحوث العربية، القاهرة، 1989)، ص 9 ولاحقا.

الحكومية وأهمها خفض الدعم، وكذلك تحرير أسعار منتجات القطاع العام والمشروعات المدعومة من طرف الدولة ورفع أسعار الفائدة، و فرض سقوف ائتمانية، بالإضافة إلي تخفيض سعر صرف العملة المحلية (الجنيه المصري) [20].

في البدء، تدخل الصندوق في الاقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض. فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات، و "نصح" بأن الأمر يتطلب "اصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي. وبالتحديد طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي اتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي بـ "**المجموعة الاستشارية لمصر**" وهي تكتل من الدائنين، و "مقدمي المساعدات"، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية. وقد لعب صندوق النقد الدولي دورا بارزا في مداولات واجتماعات "**المجموعة الاستشارية لمصر**"، علما ان الصندوق طالب الحكومة المصرية بضرورة اتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي". وتمثلت استجابة الحكومة لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو **1976** ويونيو **1978**. كما اقتضي الأمر أيضا استئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، وتعيين **ممثل مقيم** للصندوق في مصر [21].

ومن المفيد الاشارة هنا الى أن السياسات الاقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في "خطاب النوايا" (**1976**) كانت السبب الرئيسي في انتفاضة الشعب المصري في 18 و19 كانون الثاني/يناير **1977**. فقد كانت بمثابة الاحتجاج العملي من جانب الجموع الغفيرة من الشعب على محاولة تحميلهم عبء "الاصلاحات الاقتصادية" المطلوبة في إطار وصفة صندوق النقد الدولي.

اما "**خطاب النوايا**" التالي فقد صدر في حزيران/يونيو **1978** وتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته **600** مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ **برنامج للإصلاح الهيكلي** مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من **1979 – 1981**.

و قام **الإصلاح الهيكلي** المتضمن في هذا الخطاب على **دعائم أربع** هي:

1. القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات؛
2. تخفيض الدعم؛
3. تشجيع الزراعة؛
4. وإطلاق حرية مشروعات القطاع الخاص في استئجار العمال.

وتميزت الفترة **1982 – 1988** بالركود فقد انخفض معدل النمو السنوي من 10% في بداية الفترة الى 3% في نهايتها. بالمقابل انخفضت نسبة اجمالي الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي 24% في عام **1982** الى 18% في عام **1989**.

المطلب الثاني: التحقيب التاريخي لعمليات "الخصخصة الواسعة" في مصر

[20] Gouda Adbel Khelek, *Stabilization and Adjustment in Egypt – Reform or Deindustrialization?* Edwond Elgar U.S.A. 1997.

[21] المصدر السابق ؛ كذلك: عادل حسين ، "صندوق النقد الدولى و الانفتاح"، في: "**الانفتاح ـ الجذور و الحصاد و المستقبل**"، مصدر سابق؛ كذلك: عبد الرحمن الراشد، "**فخ التبعية ـ مصر و صندوق النقد الدولى- .. دراسة**". "الحوار المتمدن"-العدد: 1718 – 2006/10/29. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79437

من ناحية **التحقيب التاريخي** لعمليات "الخصخصة الواسعة" في مصر، يمكن القول ان انطلاقة العملية رسميا ارتبطت بطرح برنامج الخصخصة في الأول من آيار **1991** بإعلان جمهوري، حيث ورد في خطاب رئيس الجمهورية آنذاك **محمد حسني مبارك** "بأن الحكومة سوف تتبني الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية"[22].

جاء ذلك على خلفية توقيع الحكومة المصرية في العام المذكور اتفاقاً للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي Stabilization Program مع صندوق النقد الدولي واتفاقاً آخر للتكييف الهيكلي Structural Adjustment Program في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام مع البنك الدولي. وكان هذان الاتفاقان هما البرنامج الذي عرف بـ **"برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي"** والشروع بما عرف ببرنامج الألف يوم [23].

تمحورت إجراءات "الإصلاح الاقتصادي" في مصر حول **ثلاثة أبعاد أساسية**:

الأول: **تحرير** النشاط الاقتصادي من القيود التي تفرضها الدولة وتدعيم آليات السوق.
الثاني: **تشجيع** القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي.
الثالث: **استبدال** الاستراتيجيات ذات التوجه الداخلي باستراتيجيات ذات توجه خارجي غايتها **إدماج** الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي [24].

والجدير ذكره هنا أن البرنامج تضمن أيضا **شرطا** واجب التنفيذ قبل الوصول الى اتفاق مع البنك الدولي، وهو ما يعرف بـ **"المشروطية المسبقة"**، اذ كان لا بد من تنفيذ بعض الاجراءات قبل تقديم القرض لمجلس المديرين التنفيذيين للتصديق عليه ومن بينها:

- تقليل الفجوة بين الحد الادنى والحد الاعلى على التعريفات الجمركية.
- الغاء حصص النقد الاجنبي المقدمة لمؤسسات القطاع العام.
- تقديم جدول لتخفيض التفضيلات الجمركية.
- تحويل نظام سعر الصرف المتعدد الى نظام سعر الصرف المزدوج من خلال انشاء سوق للنقد أولية وثانوية [25].

وكان **الهدف** من هذه الاتفاقات هو **إعادة جدولة ديون مصر الخارجية في (نادي باريس)** [26]، وبعد الالتزام بها وبشروطها، ومراجعتها الدورية من قبل هاتين المؤسستين، يعد شرطاً اساسياً لأسقاط ما نسبته 50% من ديون مصر.

جاءت هذه الاتفاقيات على خلفية تردي الاوضاع الاقتصادية وصلت حدّ الازمة. فقد تصاعدت **الاختلالات البنيوية** والتي ادت الى تراجع ملحوظ للعديد من المؤشرات الاقتصادية ومن بينها:

---

[22] جريدة **الاهرام**، القاهرة، عدد الأول من مايو، 1991

[23] Ahmed Galal , " *Which Intuition Constrain Economic Growth in Egypt* ", ECES working paper, No. 1 , April , 1996, P. 4

[24] سمية أحمد عبدالمولي، **"سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل – حالة مصر"**، رسالة دكتواره، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص 121.

[25] Mohsin S. Khan, and Delana Villanueva, *Macro Economic Policies and Long Term Growth : A Conceptual and Empirical Review*. IMF working paper No. 91/92. (International Monetary Fund – Washington), USA, 1991, P. 14.

[26] نادي باريس (بالفرنسية: Club de Paris) هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممثّلين من 20 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وهى مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المديونه بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المديونة غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادى عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت. ينعقد اجتماع النادي كل ستة اسابيع في باريس، في مقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية (وزارة المالية). ومنذ عام 1956 وإلى حدود نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أبرمت الدول الدائنة ما يزيد على 430 اتفاقية تتعلق بتسعين دولة مدينة. ووصل حجم الديون الذي تم التعامل معه إلى 583 مليار دولار.

- **تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي** من 2.6% في عام 1987 الى 2.3% في عام 1990، وتراجع معدلات نمو الفرد الواحد من الناتج المذكور من 0.1% الى (- 1.10%) خلال السنوات ذاتها.
- **عجز في الموازنة العامة** بحدود 20% كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، يقابله معدل للتضخم بحدود الـ 20% أيضا.
- **عجز مرتفع في ميزان المدفوعات** وصل الى حوالي (**49**) مليار دولار، هذا اضافة الى مديونية مرتفعة
- **انخفاض قيمة العملة المحلية المصرية** (الجنية) من 1.76 جنية للدولار الواحد الى 3.1 جنيه لكل دولار.

الاعلان عن الخصخصة يفجر سجالا فكريا – سياسيا

فور الاعلان عن الخصخصة اندلع سجال في اوساط المجتمع والنخب الثقافية بين **معارض** للنهج الجديد (الخصخصة) وبين **مؤيد** له، علما ان الصراع الفكري والسياسي العملي حول السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية في مصر قد اندلع مبكرا و قبل هذا التاريخ وشارك فيه اقتصاديون كبار من طراز **فؤاد مرسي ومحمد دويدار و فوزي منصور ورمزي زكي وسمير أمين وعادل حسين** وآخرين.

وجهة نـظر القوى المعارِضة للخصخصة

كان الإعلان عن هذه السياسة قد صاحبة قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية طبقات وفئات وشرائح الشعب المصري وصلت لحد مقاضاة الحكومة ورئيس الجمهورية استنادا على نصوص الدستور خاصة في المادة (**30**) منه والتي نصت على أن " *الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية*"؛ وكذلك في المادة (**33**) والتي تنص على أن "*للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرفاهية الشعب*" [27].

وقد عبّر المفكر الاقتصادي المصري الراحل **د.رمزي زكي** عن هذا الموقف اشد تعبير عندما كتب قائلا: " *.. لست أغالي في القول، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون ... إلى أصول مؤسسات القطاع العام المصري، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع ، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصرى وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في إنشاء هذه المؤسسات ومازال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات. ومن هنا ، فالقطاع العام، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى استفتاء شعبي*" [28].

وجهة النـظر المؤيدة للخصخصة

استندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ومتجهة بنظرها إلى الداخل، أما الحلول فتكمن في

---

[27] دستور جمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
[28] انظر: د. رمزى زكى، "**قضايا مزعجة**"، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة مدبولى، القاهرة، 1994)، ص 156.

"الخصخصة"، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها [29] وأن تستبدل إستراتيجية الإحلال محل الواردات بإستراتيجية " الاتجاه نحو التصدير ". لم يكن الترويج لهذه الفكرة بعيدا عن رؤية المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية ومن يقف ورائها من البلدان المتطورة. ولعل ابلغ تعبير عن هؤلاء هو التقرير الذي أصدرته **السفارة الأمريكية** بالقاهرة في عام **1991** ودعت فيه **مباشرة** إلى **التخلي** عن الملكية العامة وذلك بإشارة التقرير المذكور الى " *إن انتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلة الكفاءة، وتضخم العمالة بلا مبرر، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الاقتصادي، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج*" [30].

ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر، كان يرتبط بمسألة توقيع الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي اعتبر في حينه **شرطاً** لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية التي كانت مستحقة على مصر وهي تمثل 15% وتقدر بحوالي **(3.7)** مليار دولار أمريكي فقط. فقد اتضح أن أحدى قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين تمثلت بضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام. وأن التأخر في توقيع اتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى **إتهام** البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي التزمت به الحكومة. هذا وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم **203** لسنة **1991** حتى عام **1997**. ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة، كان آخرها في أكتوبر **1996** إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي، حيث أشار الدليل المذكور إلى أن الحكومة تعمد السير في **اتجاهين** من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر:

الأول: طرح بعض الأصول العامة للبيع. ويغطي البرنامج مدة خمس سنوات، أي من **1993/92** إلى **1997/96**، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن **25** شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الاستيعابية للسوق، وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة اختياريا بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة.

الثاني: "إعادة هيكلة" بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها. فقد خططت الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء. وقد وضعت مجموعة من **المعايير** لاختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها:

- انخفاض إنتاجية العامل؛
- وجود عمالة زائدة؛
- وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

---

[29] بعض مقاربات "الخصخصة" تهتم بالجوانب الشكلية للقضية فترى أنها – أي الخصخصة- عبارة عن نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص أي يتم هنا الاهتمام بالجنب الحقوقي – الشكلي للمشكلة، في حين ان القضية تحتاج الى مقاربة اقتصادية – سياسية ترى في الخصخصة باعتبارها **عملية نزع الملكية العامة للدولة**. لذلك تعتبر **تصفية القطاع العام** ركنا أساسياً من أركان برامج التكييف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية على البلدان التي تضطرها ظروفها الاقتصادية للخضوع الى وصفات هذه المؤسسات. لمزيد من التفاصيل قارن: د. رمزي زكي، **"في وداع القرن العشرين"**، مصدر سبق ذكره، ص224

[30] *Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States: Report for the Arab Republic of* Egypt (Cairo: US Embassy, April 1991), p. 3

وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها اقتصاديا بتكلفة معقولة [31].

وبالملموس، تم البدء في تطبيق برنامج الخصخصة بمجموعة الشركات والوحدات الاقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها الدولة (شركات صناعية – التشييد – الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة ، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع الكهرباء – مرافق المياه – شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي).

المفارقة/اللغز

وما يثير الانتباه هنا أن **المجموعة الأولي** لبرنامج الخصخصة التي تم اختيارها كانت من **الشركات الناجحة** والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من الناحية المالية والفنية. وبرّرت الحكومة المصرية موقفها هذا بأن اختيار مشروعات رابحة ذات جدوي اقتصادية لبدء عملية الخصخصة سوف يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء، كما أنه يمكن استخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة [32] ! ومن المفيد التذكير بأن طرح الحكومة المصرية هذا يتعارض مع ما طُرح بشأن فكرة الخصخصة في بداياتها الأولي في مصر، حيث كان **المستهدف** بالخصخصة - وفقاً للمطروح آنذاك- هو **"الشركات العامة الخاسرة"** تحديدا، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة ! وكان هذا التصور وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة، وقد مضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي. ومن المؤسف أنه وعندما بدأ التطبيق العملي لفكرة الخصخصة، **لم يطرح للبيع سوي أفضل الشركات الرابحة**، حيث ان الشركات تم طرحها للبيع خلال الفترة من **1992/91** وحتى **1994/92**، قد ضمت (**85**) شركة كانت تمثل قلاعاً ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية [33].

بالمقابل تشير دراسة أخرى الى انه في عام **1991** كان المطروح للبيع **(314)** شركة الرابح منها – اى تلك التى كانت تحقق ارباحا ومع ذلك تم عرضها للبيع- هو **254** شركة أي (80.8%) من الاجمالي، بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ **60** شركة أي (19.2) [34].

وقد ساهمت جملة من الظروف والملابسات المحلية والدولية (المناخ العالمي المواتي بعد موجة الخصخصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظام الاشتراكي..الخ)، في سيادة **منطق ايديولوجي متعسف** في تناول القضية. وقد بدا الأمر أحيانا وكأن القطاع العام خطيئة أو كابوس ينبغي التخلص منه لتحقيق "الانطلاق الاقتصادي"، رغم أنه – أي القطاع الحكومي - تطور وتعاظم دوره في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة كآلية لمواجهة أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين عندما تدخلت الدولة لاستعادة التوازن الكلي في الاقتصاد ولرفع مستوى التشغيل من خلال الإنفاق العام.

---

[31] قارن: د. زينب عبد العظيم محمد، **"صندوق النقد الدولى و الاصلاح الاقتصادى في البلاد النامية"**، كتاب الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 143 ، ديسمبر 1999 ، ط1 ؛ ص 150-151

[32] قارن: البنك الأهلى المصري، **النشرة الاقتصادية**، القاهرة، ع1، المجلد 50، 1997، ص 19

[33] أحمد السيد النجار: **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل"**، الطبعة الاولى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002)، ص 147

[34] قارن: بهيجة حسين، "الخصخصة وسياسات تدمير الاقتصاد القومى (التجربة المصرية)"، مجلة **"آفاق اشتراكية"**، العدد السادس/2006.

ويمكننا أن نلاحظ أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام 1995، فقد تمت فعلاً خصخصة (**23**) شركة من الشركات المطلوب خصخصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أي عروض للاكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى واقتصار نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولى من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة. وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في **1995** وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى.

وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة، كان التقدم الذي حدث في 1996 كبيرا، ويمكن القول أن هذا العام كان يمثل **نقطة تحول** في نشاط الخصخصة المصري. ويلاحظ أنه بينما اقتصر معظم نشاط الخصخصة قبل عام **1996** على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين، فإن الصورة تغيرت في **1996** حيث تمت جميع عمليات الطرح العام، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسين في **1996** يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة [35].

مقاربة ايديولوجية !

وبالمقابل فإنه وخلال الفترة من **1993/92** حتى **1999/98** **انخفض** عدد الشركات الخاسرة من (**108**) شركة تبلغ قيمة خسائرها (**2471**) مليون جنيه سنوياً إلى (**46**) شركة تبلغ قيمة خسائرها (**1641**) مليوناً. لكن هذه الارقام ليست بريئة فعلا بل تعبر عن مقاربة ايديولوجية صارخة هدفها تأكيد "نجاح" عمليات الخصخصة. إنها لا تشير أبدا الى حجم الديون التي تم سدادها أو الى قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي، ولا الى قيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة. وهذا كله يثير سؤالا استراتيجيا في الواقع وهو: **ما هي الغاية من بيع هذه الشركات "الخاسرة" بعد إصلاحها، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها؟** [36]. فمن المفروض أن الخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته، بل **وسيلة** لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية.

هذا مع العلم ان ما تم بيعه منذ بداية برنامج الخصخصة عام 1991 وحتى عام 2002 بلغ (**144**) شركة بنسبة (**42%**) من إجمالي شركات قطاع الأعمال العام، منها (**44**) شركة بيعت نهائياً والباقي بقيت الحكومة تمتلك نسب من الحصص فيها، وبلغت حصيلة البيع (**16**) مليار جنيه ، ذهب منها للخزينة العامة (**7**) مليار جنيه (**44%** فقط) والباقي، إما ذهب في صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين، أو بنظام المعاش المبكر (**3.6** مليار جنيه)، أو في صورة تعديل للهياكل المالية والتمويلية لتهيئة الشركات التي لم تبع بعد (وعددها نحو **175** شركة) تمهيداً لبيعها [37].

المطلب الثالث: الحصاد المرّ: الآثار والنتائج الاقتصادية - الاجتماعية

لسياسات "الاصلاح" و الخصخصة في مصر

في البداية لا بد من الاشارة الى ان أية محاولة لتقييم حزمة سياسات "الاصلاح الاقتصادي" في مصر (وكل البلدان التي طبقت فيها) لابد ان **تنطلق** من **معايير موضوعية** للحكم على كفاءتها النظرية ونتائجها

---

[35] قارن: د. أمل صديق عفيفي، "**الخصخصة في مصر، توصيف و تقييم**"، ترجمة د. جمال عبد المقصود...، مصدر سابق، ص 136.

[36] لمزيد من التفاصيل قارن: عبد المجيد الراشد، **الخصخصة الخائنة "نموذج مصر"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: arabrenewal.org

[37] قارن: جريدة الأهرام المصرية، عدد 2002/5/28

العملية، أي قدرتها التحليلية على فهم وتشخيص المشكلات والقضايا المتأزمة التي عاني منها المجتمع المصري ومن ثم الجدوى من اقتناع هذه السياسات كفلسفة لإدارة امور الاقتصاد وشؤون المجتمع.

ويمكن الاتفاق مع الملاحظة التي اشرنا اليها في مكان آخر من هذا البحث ونكررها هنا والتي تقول ان هذه المعايير يجب ان **تستند** الى **متطلبين رئيسيين** هما [38]:

الاول: النمو والكفاءة الاقتصادية؛
والثاني: العدالة والكفاءة الاجتماعية.

طبقا لأهدافها المعلنة، كان من المفترض أن تؤدى سياسات الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيق **اهداف متعددة** من بينها تقليص الديون؛ وجذب الاستثمار الاجنبى والمحلى، ورفع معدلات التنمية، وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات، وتثبيت الأسعار، وتقليل الغلاء... الخ.

فماذا كانت نتائج التطبيق فعليا؟

بعيدا عن التوظيف الايديولوجي للنتائج المتحققة عبر قراءات "خبراء" المؤسسات المالية والنقدية الدولية و "منظريها" فإن أية **قراءة موضوعية حصيفة** لما تحقق من نتائج فعلية "وليست مفترضة" منذ عام **1991** – سنة تطبيق الخصخصة في مصر - تتيح فرز **النتائج** والآثار التالية:

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي** من 6.2% عام 1999/98 إلى 5.1% في عام 2000/99 ثم إلى 3.2% في عام 2001/2000 ثم إلى 3.1% في عام 2002/2001. وواصل معدل النمو انخفاضه في العام المالى 2003/2002 حتى بلغ 2.5%. علما انه بلغ 4.7% في عام 2009 [39]. هذا وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي قد انخفض من حوالي 10% في المتوسط خلال الفترة (1974 – 1979) الى حوالي 2.6% خلال عقد الثمانينات. غير ان الانخفاض كان أكبر نسبيا من ذلك خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات؛ إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 1.6% وهو اقل من معدل نمو السكان [40].

وفي (**البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014**) الذي قدمه وزير المالية المصري حينذاك **هاني قدري دميان** (حزيران/يونيو **2014**) اشار فيه الى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي بحدود 2% وهو ما أدى الى زيادة معدلات البطالة لتسجل ما بين 13 - 14%، وترتفع هذه المعدلات عن 25% بين الشباب في الفئة العمرية من 16-25 سنة [41]. هذا مع العلم ان بيانات النصف الأول من السنة المالية 2014/2013 تشير الى تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي قدره 1.2%، وهو معدل ينخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الاقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو فى معظم القطاعات وتحقيق قطاعى الصناعات الاستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تأثراً بمراحل الانتقال السياسى وانعكاس ذلك على الأحوال الأمنية وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من الوضع الاقتصادى على المدى المتوسط [42].

وقادت هذه النتائج الى **تراجع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي (مع كل الملاحظات على هذا المؤشر)** من **3800** دولار عام **1993** الى **3635** دولار عام 2000 واستمر في الانخفاض ليبلغ

---

[38] لمزيد من التفاصيل قارن: علي الدين عبد البديع القصبي، **"تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري"**، مصدر سبق ذكره، ص 93.

[39] لمزيد من التفاصيل حول الفترة قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki https://ar.wikipedia.org/wiki

[40] وزارة التخطيط، **"وثيقة مرجعية عن اهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 الى عام 2000/1999"** (القاهرة: وزارة التخطيط، اغسطس 2000)، ص 101-102.

[41] لمزيد من التفاصيل قارن: هاني قدري دميان، **"البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014"**، القاهرة، يونيو 2014، ص 2.

[42] المصدر السابق، ص 26.

2789 دولار عام **2010** مما جعل مصر تحتل المركز الـ 100 عالميا من بين 142 بلد في ترتيب الدول حسب ترتيب الدخل الفردي لعام **2010** [43].

- **تراجع معدلات النمو على المستوى القطاعي، ولكن التراجع كان بمعدلات اعلى في القطاعات السلعية عنه في القطاعات الخدمية؛** فمثلا بلغ معدل النمو السنوي للقطاعات السلعية خلال الثمانينات 1.9% اما في القطاعات الخدمية فقد بلغ 2.5% خلال نفس الفترة. **وقاد** هذا التطور المتفاوت الى **انخفاض حصة القطاعات السلعية** ككل من **50.2**% من الناتج المحلي الاجمالي في عام **1982/1981** الى 47.4% في عام 1990/1989، في حين ارتفع نصيب قطاع الخدمات من 49.9% من الناتج المحلي الاجمالي الى 52.6% خلال نفس الفترة [44].

ومن الجدير بالذكر ان نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج الإجمالي انخفض من 17.5% فى 1976 إلى 13% فى النصف الأول من الثمانينات. وبعدما ارتفع إلى 18% فى التسعينات، عاد وانخفض إلى 17.5% فى 2005 – 2006. وهو يقل عما كان متحقّقا منذ نصف قرن تقريبا، حيث كان نصيب الصناعة التحويلية 19% خلال 19967-1968. أضف إلى ذلك ما أظهرته دراسات متعددة (جودة عبد الخالق ولبنى عبد اللطيف ضمن مشروع DEPRA) من حدوث تراجع أو تصفية للتصنيع تحت تأثير الفتح المتسرع لأبواب الاستيراد، وتعريض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مع الصناعات الأجنبية [45].

وتشير الأرقام والبيانات المتاحة إلى أن مصر بحاجة في الوقت الحالي إلى نحو 41 مليار دولار، لتغطية مدفوعات الديون وعجز الحساب الجاري حتى نهاية عام 2023. هذا مع العلم انه وبحسب إنفوجراف فإن حجم الدين الخارجي لمصر قد بلغ 163.9 مليار دولار بنهاية عام 2025. كما كشفت أحدث النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي المصري أن مصر سددت فوائد وأقساط ديون خارجية بقيمة 16 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025 [46].

- **تفاقم ازمة الدين العام المحلي وأعبائه.** فقد ارتفعت الديون المحلية للحكومة من (**114**) مليار جنيه عام 1995/96 إلى (**246**) مليار جنيه في حزيران/يونيو عام 2003. واستمر في الارتفاع ليبلغ (**478**) مليار جنية في عام 2006 و (663) مليار في نهاية 2010 وليقفز الى **2** تريليون جنيه (**2000** مليار) في عام 2014 وهو ما يعادل (**260**) مليار دولار (بأسعار تلك السنة).

ان تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء خدمة الدين العام المحلي المرتفع والذي تجاوز تريليوني جنيه، ستكون بحدود (240) مليار جنيه، على اعتبار أن سعر الفائدة على الدين يبلغ **12**% في المتوسط، وهو ما يفوّت على صانع السياسة المالية الفرصة البديلة، بتوظيف هذا المبلغ لصالح خدمات الصحة أو التعليم أو البنية الأساسية، أو تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

وحسب نشرة البنك الاهلي المصري، فقد ارتفع نصيب الفرد الواحد من الديّن العام المحلي ليبلغ (**5005**) جنيه في عام **2002** مقارنة بنحو (**1817**) **جنيه** خلال نفس الفترة وبزيادة **224**%. أما أعباء خدمة الدين العام المحلي - كنسبة الى أجمالي الايرادات العامة - فبلغت 27.5% في تموز/يوليو 2002 مقارنة بنحو 19% في تموز/يوليو 1990 [47].

---

[43] World Economic Forum, " *The Global Competitiveness Report 2011-2012* ", p 386

[44] د. عبد الرحمن يسرى ، د محمد محروس اسماعيل، **"قضايا اقتصادية معاصرة"**، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 1999، ص 49.

[45] لمزيد من التفاصيل قارن: **د .إبراهيم العيسوي، "التحسن الاقتصادى محدود ..وتكلفته باهظة الثمن"**، مصدر سابق، ص 12-14.

[46] قارن: https://bloom-gate.com/%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81-163-9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D8%AC%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1

[47] قارن: البنك الاهلي المصري – **النشرة الاقتصادية** العدد -1- لسنة 30 – 2004، ص60

هذا وقد حذر الخبير الاقتصادي ورئيس المنتدى الاقتصادي المصري، الدكتور **رشاد عبده،** من ارتفاع الديّن الداخلي لمصر عن ترليوني جنيه (**2000** مليار جنيه أي ما يعادل **260** مليار دولار). ويعد هذا الارتفاع – بحسب الخبراء- بمثابة **كارثة اقتصادية،** ودليلا على فشل الحكومات المصرية المتعاقبة في ضبط معدلات الديّن العام الداخلي والخارجي وهو ما أدى إلى ارتفاعه. ومن المؤكد أن استمرار تزايد الدين العام، سيعمل على زيادة العجز في الموازنة العامة، وسيشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني على المدى الطويل. هذا مع العلم أن الدين الداخلي تخطى الخطوط الحمراء بارتفاع **100%** من حجم الناتج المحلي، في ظل تراجع معدلات الإنتاج والصادرات المصرية، كما أن هذا الارتفاع وهذه المستويات المرتفعة يمثلان خللا في الهيكل المالي للاقتصاد القومي للبلاد، في ظل عدم وجود إجراءات مالية عاجلة للحد من تفاقم الدين [48].

- أما **بالنسبة للديون الخارجية** فبلغت (**49.2**) مليار دولار عام **1991/90** ثم انخفضت الى (**31**) مليار دولار في عام 1992، ثم واصلت الانخفاض في عام 2000 لتبلغ (**25.8**) مليار دولار، وعادت للزيادة مرة أخرى في عام 2010 حيث بلغت (**30.7**) مليار دولار (بعض التقارير تشير الى ان المديونية الخارجية بلغت **34.8** مليار دولار في عام 2010) [49]، واستمرت الزيادة في قيمة الديّن الخارجي لتصل إلى (**36.1**) مليار دولار في عام **2013**، إلا أن الطفرة الكبيرة كانت مع نهاية عام **2014**، حيث بلغ الديّن الخارجي (**46**) مليار دولار [50].

وبلغت قيمة الأقساط الواجب سدادها من الدين العام المحلي والخارجي عن العام نفسه 1316 مليار جنيه (42.6 مليار دولار) مقابل 965.5 مليار جنيه (31.3 مليار دولار) في العام المالي 2022-2023 بنسبة زيادة بلغت 36.3%.
وبهذا يصل إجمالي أعباء الدين العام خلال العام المالي المقبل، 2024، إلى 2436 مليار جنيه (78.9 مليار دولار) مقابل 1741 مليار جنيه (56.3 مليار دولار (خلال العام المالي الحالي بنسبة زيادة بلغت 40%.

ومن المفيد الاشارة الى ان **الفضل** في الانخفاض الملحوظ المشار إليه أعلاه في بعض الفترات يعود الى ما يلي:
- **قيام العديد من الدول الدائنة لمصر بإلغاء جزء كبير من ديونها** (ما يقرب **24** مليار دولار)، **نتيجة اذعان مصر، لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،** المتعلقة بسياسة التثبيت والتكييف الهيكلي وصولاً الى الخصخصة.
- هذا **اضافة الى أن بعض الديون تم إسقاطها بعد حرب الخليج الأولى حيث شاركت مصر في "التحالف الدولي"** الذي شكلته الولايات المتحدة لطرد قوات النظام الدكتاتوري في العراق حينذاك نتيجة احتلاله الكويت.

خلال الفترة **1993 – 3010** بلغ متوسط المديونية الخارجية لمصر حوالي (**30**) مليار دولار، علما انها – أي المديونية الخارجية في عام الانطلاق – **1993** بلغت (**30.5**) مليار دولار واستمرت في الارتفاع حتى بلغت (**46**) مليار دولار في عام 2014، كما اشرنا الى ذلك قبل قليل. علما انها ووفقا لبيانات حكومية مصرية، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنسبة 5.5% خلال الربع الأخير من عام 2022

---

[48] قارن: **"خبير يحذر من تجاوز الدين الداخلي لمصر الحدود الآمنة"**. متاح على الرابط التالي:
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/8

[49] قارن: صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي** الموحد"، للسنوات: 2002، 2008، 2011 ؛ كذلك:
-The World Bank « *Global Development Finance* », Report 1999, op.cit, p204.
-The World Bank « *Global Development Finance* », Report 2006, op.cit, p193.
-The World Bank « *Global Development Finance* », Report 2012, op.cit, p132.

[50] لمزيد من التفاصيل قارن: عبد الحافظ الصاوي، **"الدين العام المصري وتجاوز اعباء تجاوز الحدود الآمنة"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/10

ليصل إلى 162.9مليار دولار بنهاية ديسمبر/ كانون الأول 2022 مقابل 154.9 مليار دولار في سبتمبر/ أيلول 2021.
ومقارنة بنهاية عام 2021، ارتفع الدين الخارجي بنسبة 11.9% من مستوى 145.5 مليار دولار، وبزيادة نحو 17.4 مليار دولار، بحسب صحيفة "البورصة" المحلية.

ومن المفيد الاشارة الى ان نسبة الديّن الداخلي والديّن الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من **73.8**% في عام **2006** الى **78.7**% في نهاية عام **2013** [51].

ـ **أرتفع عجز الموازنة العامة للدولة.** من المعروف ان عجز الموازنة العامة للدولة المصرية قد ارتفع باستمرار من حوالي (**0.9**) مليار جنيه عام **1974** الى حوالي (**2.7**) مليار دولار في عام 1980، ولكنه انخفض الى (**900**) مليون جنيه عام **1997/96** ليرتفع مجددا إلى (**5.8**) مليار جنيه عام **2002/2001**. هذا مع العلم ان العجز يقدر في العام المالي **2014/2013** بحوالي **234** مليار جنيه وهو ما يمثل **12%** من الناتج المحلي الاجمالي. و من المتوقع أن يرتفع العجز الهيكلى في الموازنة العامة إلى نحو **15.8%** من الناتج المحلي الاجمالي في العام المالي **2015/2014** [52].

وحسب وزير المالية المصري **هاني قدري دميان،** فأنه فى حالة عدم القيام بإصلاحات مالية خلال العام المالى (**2016/2015**) فإن عجز الموازنة سيبلغ نحو (**348.3**) مليار جنيه او ما يعادل 14.5% من الناتج المحلي الاجمالي وبحيث يبلغ الدين الحكومى نحو 95% من الناتج المحلى [53].

ـ **انخفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار.** فبعد ما كان الجنيه يساوى **2.56** دولارا فى الفترة **1974 - 1981**، انخفض إلى **1.42** دولارا فى الفترة **79 - 1988**، ثم إلى **64** سنتا فى **1990**، و 3.4 عام 1995 إلى 6.4 عام 2004، ثم إلى 17 سنتا فقط فى 2005. واستمر في الانخفاض خلال السنوات التالية بسبب طبيعة الازمة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد المصري. علما ان قيمة الجنيه المصري في السوق الرسمية، مقابل الدولار الأمريكي، قد وصل في اكتوبر 2015 لمستوى 7.88 جنية مقابل الدولار الواحد للشراء و7.93 للبيع [54]. علما انه بلغ في (15-3- 2018) 17.59 جنية مقابل الدولار [55]. ويستقر حاليا (2026) عند مستوى 51 جنيها للدولار الواحد.

ـ و من اهم الآثار السلبية للخصخصة هو **استمرار اختلال الهيكل السلعى للتجارة الخارجية** بسبب عجز سياسات الخصخصة عن تصحيح اختلال هيكل الانتاج، والذى يعد العامل الاساسى في اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، والامر الذى يتفاقم معه العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية. ومن المعروف انه في ظل سياسات الخصخصة فإن الهيئات التنفيذية المسؤولة عن نشاط التجارة الخارجية لا تهتم إلا بمتابعة حالة العجز او الفائض في الميزان التجارى. وتشير الارقام

---

[51] قارن: هاني قدري دميان، **"البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014"**، مصدر سبق ذكره، ص 154.
[52] قارن: هاني قدري دميان، **المصدر السابق**، ص 29.
[53] المصدر السابق، ص 63.
[54] **"5 أسباب للاستمرار في خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار"**. متاح على الانترنيت:
http://www.dotmsr.com/details/5-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1
[55] https://www.currencyc.com/ar/usd-egp.html

المتوفرة الى ارتفاع عجز الميزان التجارى من (**8.2**) مليار دولار عام **1996** إلى (**15.1**) مليار دولار عام **2007** ليصل العجز الى (**20.1**) مليار دولار في 2010 [56].

هذا وقد كشف **جمال نجم** نائب محافظ البنك المركزي المصري عن ارتفاع العجز في الميزان التجاري فى السنة المالية **2015/2014**، والذي بلغ نحو **34** مليار دولار مقارنة بـ **2014/2013**، والذي بلغ فيها 33 مليار دولار [57]. وللمقارنة فإنه خلال النصف الأول من 2026 بلغ العجز في الميزان التجاري لمصر نحو 22.6 مليار دولار بارتفاع تجاوز 50% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (2025).

ـ **حصول تغيرات عديدة في الخريطة الطبقية في مصر،** فقد حدث تغيير في هيكل توزيع الدخل بين أصحاب حقوق العمل (العمال والموظفون) وأصحاب حقوق التملك (الربح، الريع، الفائدة). فحتي عام **1989** كان أصحاب حقوق العمل يحصلون علي **48.5%** من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الباقية كانت تذهب للشريحة الأخرى، أي حوالي **51.5%**، أما في منتصف التسعينيات فقد تغير هذا الهيكل وأصبح أصحاب حقوق العمل يحصلون علي **28.6%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **71.4**% للشريحة الأخرى (اصحاب حقوق التملك). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انه و في أواخر المرحلة الناصرية بلغت نسبة الاجور في مصر حوالى 50% من الدخل [58].

وفى ظل سياسات الخصخصة واضطلاع القطاع الخاص بالدور الأكبر في النشاط الاقتصادي والذي يهدف أساسا إلى **تعظيم** دخول "اصحاب حقوق التملك" على حساب تحجيم الاجور، فإن هذا الوضع يزيد من اختلال هيكل توزيع الدخل وبالتالى **ظهور الفئات الطفيلية الجديدة** واشاعة انماط الاستهلاك التي تستفز قطاعات واسعة من المجتمع من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وهكذا فان **سياسات "الانفتاح الاقتصادي" جرت لصالح الاغنياء لأنها أدت الى التضخم وتركز الثروة في أيد قليلة وازدياد النفوذ الأجنبي علي الاقتصاد المصري وتبلور "طبقة" رأسمالية طفيلية ونهابة** لا تسهم في العملية الانتاجية بل يقتصر دورها على الاستيراد من الخارج وإغراق السوق المصرية بسلع استهلاكية، كما ان الاستهلاك التفاخري للأغنياء، في ظل هذا الاستقطاب، يمثل استفزازا اجتماعيا، مما ادى لاحقا إلي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الاقتصادي[59]، وتوج ذلك كله بانتفاضة كانون الثاني/يناير 2011 التي كان من احد نتائجها الاطاحة بنظام مبارك.

واضافة لذلك فإن من **ابرز** النتائج والآثار المترتبة على الخصخصة هو **تفاقم الاستقطاب الاجتماعي** ومن بين معالمه، اضافة الى ما اشير اليه أعلاه، هو **التدهور المريع في اعداد وحجم "الطبقة الوسطى" وأوضاعها** [60] بما يتناقض مع التأكيدات الأيديولوجية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي ترى أن

---

[56] **5 أسباب للاستمرار...**، المصدر السابق.

[57] لمزيد من التفاصيل قارن: شيماء مصطفى، **"34 مليار دولار حجم العجز فى الميزان التجاري خلال 2015"**، متاح على الانترنيت على الرابط التالي:

m.akhbarelyom.com/article/567bd7c614e2f9274ca3c6eb/341450956742-2015-

[58] قارن: د. الفونس عزيز، **"رؤية نظرية لسياسات الخصخصة وكيفية مواجهتها"**، مصدر سبق ذكره.

[59] أهم الاضطرابات السياسية التي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح هي التظاهرات التي حدثت في يومي 18 و 19 كانون الثاني/يناير 1977. ففي هذين اليومين شهدت أغلب المدن المصرية تظاهرات صاخبة وعنيفة كرد فعل على قرارات الحكومة المصرية برفع أسعار عدد من السلع الاساسية، وقد ادت هذه الزيادات إلى مظاهرات عنيفة لم تشهد مصر مثلها. وإزاء رد الفعل العنيف هذا الغيت القرارات المذكورة واستدعي الجيش إلي المدن للحفاظ على الامن. لمزيد من التفاصيل قارن:

Middel East Economic Jornal, Vol. 21. No. 3 January 21 , 1977 , P. 18

[60] لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد السيد النجار، "تحولات الخريطة الطبقية في مصر"، في: **"المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية"**، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى 2005؛ كذلك: د.احمد موسى بدوي، **"تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)؛ كذلك: أحمد بعلبكي، "مفهوم الطبقة الوسطى وحركات الهويات في المجتمعات العربية المشرقية"، **"المستقبل العربي"**، العدد 403/السنة 35، ايلول/سبتمبر 2012؛ كذلك: د.علي عبد القادر، **"الطبقة الوسطى في الدول العربية"** (القاهرة: المعهد العربي للتخطيط، 2012)، سلسة جسر التنمية، العدد 130.

التحول سوف يحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى (باعتبارها قاطرة النمو) وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- أدى الخلل القائم بين الأجور والأسعار الى تراجع معدل النمو في الأجور الحقيقية حينما بدء هذا المعدل في التراجع، فبعد أن كان 5.9% بالقطاع الحكومي في الفترة من **1986** وحتى **1991**، ثم أصبح بالسالب (- 1 %) في الفترة من **1997** وحتى **1998**، ثم (- 2.3 %) في **1999/98** [61].

هذا اضافة الى تصاعد وتائر التضخم وأصبحت الأسعار ترتفع من يوم إلى آخر، علما ان التقديرات تفاوتت في هذا المجال. ففي الوقت الذي كانت الحكومة تعلن أن التضخم لا يتجاوز 6% فإن صندوق النقد الدولى كان يقول أن التضخم بحدود 10%. علما ان تقديرات اخرى اشارت الى انه بلغ 11.8% في عام **2009** و **11.3**% في عام **2010** [62].

- شهدت مصر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة التي تلت تطبيق "الاصلاحات الاقتصادية" والخصخصة. ويبرز من بين هذه التحديات **حجم الاستثمارات الأجنبية** التي عرف تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية علما إن حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها مصر منذ عام **2003** حتى نهاية **2014**، بلغ **(88)** مليار دولار. وهذا النمو البطيء والتراجع يتناقض مع التوقعات والوعود الحكومية في هذا الصدد. حيث كانت الحكومات تعتمد على جذب الاستثمارات الأجنبية على مدار أكثر من **(12)** عاماً كمحور أساسي في تحريك الاقتصاد وزيادة حجم المشاريع.

ومن المعروف ان عملية الخصخصة بطبيعتها تؤدي إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما يعني دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود. وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد انهارت تقريباً لتصل إلى نحو **(237.5)** مليون دولار في عام **2003** وفقاً لبيانات البنك المركزي [63]. علما انها كانت قد بلغت نحو **(1656.1)** مليون دولار في العام المالي **2000/1999**، ثم تراجعت الى **(509.4)** مليون دولار في العام المالي **2001/2000**، ثم إلى **(428.2)** مليون دولار في العام المالي **2002/2001**، قبل أن ترتفع شكلياً إلى نحو **(700.6)** مليون دولار في العام المالي **2003/2002**، وهو ارتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة "الأهرام للمشروبات" بقيمة **(288.6)** مليون دولار، وشركة "فاملي نيوتريش" بقيمة **(61.4)** مليون دولار. بما يعني أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على مصر في العام المالي **2003**، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً، وهذا هو الحال مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن [64].

هذا مع العلم ان بيانات البنك المركزي المصري عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام **2014 – 2015** تشير الى أنها ارتفعت إلى **(6.4)** مليارات دولار. هذا مع العلم انها بلغت اعلى مستوى لها خلال العام المالي (2021 – 2022)، بعد ان بلغت 8,9 مليار دولار. ورغم هذه الزيادة المحققة، غير إنها لم تصل بعد إلى طمُوحات المراقبين، خصوصاً أن هذا الرقم لا يزال أقل من الأهداف المعلنة في هذا الإطار بنسبة **20%**. **والمعلم المميز لهذه الاستثمارات هو تركزها في حقل التداول** حيث يستحوذ القطاع

---

[61] نقلا عن د. هبة نصار- مجلة المصور، عدد 23 يناير 2004.

[62] قارن: كريمة فرحي، **"اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"**، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص 211، جدول رقم 34.

[63] قارن: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل 2004، ص 53.

[64] أحمد السيد النجار، **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"**، مصدر سابق، ص 7.

العقاري على نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية بواقع **32.4%**، في حين يليه قطاع النفط والغاز بنسبة **30%** ثم الصناعات الكيماوية بنحو **9.6%** [65].

ومن زاوية أخرى، فإن **الدور الاقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام خاصة في مصر، نشأ نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة، (والتي تطورت نتيجة التراكم الرأسمالي الناشئ من استنزاف ثروات المستعمرات)، وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولي من موقع قوي**. ومن هنا يمكن الاتفاق مع الاقتصادي المصري **أحمد السيد النجار** عندما أكد على أن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية [66].

ويرى بعض الباحثين أن برنامج الخصخصة كان أقرب ما يكون إلى استهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال [67].

لن ندخل في تفاصيل كثيرة ولكن نشير هنا الى مثال واحد وهو **(شركة الاهرام للمشروبات)**. فقد تمت عملية خصخصة هذه الشركة والتي بلغ ربحها الصافي (**45**) مليون جنيه في السنة المالية **1995/94** وتم بيعها بقيمة إجمالية بلغت (**308**) ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال (6.66) سنة فقط. وقد ظهر واضحاً حجم الفساد الذي انطوت عليه صفقة بيع هذه الشركة عندما عرضت شركة **"هاينيكن"** العالمية للاستشارات في شهر أيلول/سبتمبر 2002 شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها (20.490) مليون سهم بسعر (14) دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ (**268.9**) مليون دولار، أي ما يوازي (**1325**) مليون جنيه مصري [68]. وإذا خصمنا من هذا السعر، قيمة شركة " الجونة " للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها في شباط/فبراير **2001** بقيمة (**200**) مليون جنيه، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء شركة الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح (**1125**) مليون جنيه تقريباً ، أي ما يوازي (3.7) مرة من السعر الذي بيعت به !!!

هذا وبحسب المهندس **يحيي حسن عبد الهادي** الرئيس السابق لشركة "بنزايون" فإن هناك **(165)** مليار جنيه مفقودة من حصيلة عمليات البيع والخصخصة التي جرت في البلاد... وأشار إلى أنه عند بداية برنامج الخصخصة كانت تقييمات أرباحه تتراوح مابين (**100**) مليار جنيه إلى (**500**) مليار جنيه فيما أعلنت الأرقام الرسمية مؤخرا أن الحصيلة لم تتجاوز (**35**) مليار جنيه رغم الانتهاء من بيع ما يتعدى نصف شركات قطاع الأعمال [69].

---

[65] لمزيد من التفاصيل قارن: **"الاستثمارات الأجنبية في مصر: التحديات تعيق النمو"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: ww.alaraby.co.uk/supplementmoneyandpeople/2015/9/20

[66] أحمد السيد النجار، **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"**، مرجع سابق، ص 148.

[67] كان وزير المالية المصري قد أشار، في إبريل عام 2000 إلى ان الضرائب المستحقة للدولة والتي لم تسدد قد بلغت (في حينه) 17.6 مليار جنيه (وهو رقم أعلي من حصيلة الخصخصة)، هذا فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى 5 سنوات في الوادي والدلتا وإلى 10 سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى 20 سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريع. قارن: أحمد السيد النجار، **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل"**، مرجع سابق، ص 163.

[68] راجع الاعلان المنشور في جريدة " العالم اليوم "، القاهرة، بتاريخ14 سبتمبر 2002

[69] ورد النص عند: د.عادل عامر، **"لماذا فسدت الخصخصة في مصر"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://hawassdroit.ibda3.org/t1578p15-topic

- اضافة الى آثارها الاقتصادية، **أدت الخصخصة في مصر الى آثار اجتماعية** من بينها على سبيل المثال لا الحصر **ارتفاع نسبة تعاطى وإنتاج المخدرات** حيث بلغت (**16.4**) مليار دولار في عام **2000** ونحو (**13**) مليار في **2001**، وارتفعت إلى (**14.5**) مليار جنيه في عام **2002** (وهذا الرقم كبير وكان يمكن ان يستخدم في بناء خمسة مستشفيات أو في بناء 15 مدرسة) حسب بعض الخبراء. وتوقعت الدراسة التى أعدها (**معهد التخطيط القومي**) في حينه أن يزداد حجم الإنفاق على المخدرات بمعدل مليار جنيه سنويًا حتى عام **2012**. هذا مع العلم ان هذا الرقم لم يكن يتجاوز مائة أو مائتي مليون جنيه في فترة السبعينيات من القرن العشرين، وحتى عام **1980** حيث بلغت (**254.5**) مليون جنيه. كما أشارت الدراسة التى تمت حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق على المخدرات أن **معدل الإنفاق على المخدرات أصبح يمثل 8% من الناتج المحلي الإجمالي** [70]. وبالمقابل أظهر (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء**) في مصر أن إجمالي الإنفاق على المخدرات خلال عام **2011** وحده بلغ حوالى (**13.8**) مليار جنيه [71]. ورغم انه لا يوجد رقم رسمي حديث ومستمر لإجمالي الإنفاق السنوي على المخدرات في مصر، لكن التقديرات والإحصائيات غير الرسمية لبعض الجهات والندوات الاقتصادية والبحثية أشارت إلى أرقام تتراوح بين 72 مليار و131 مليار جنيه مصري في السنوات الأخيرة [72].

ولا بد من الاشارة هنا الى ان المخدرات ليست ظاهرة محلية او اقليمية بل اصبحت ظاهرة عالمية خطيرة على مختلف المجتمعات وتتنامى باستمرار. فقد ذكر تقرير المخدرات العالمي لعام 2021 [73]، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن حوالي 275 مليون شخص تعاطوا المخدرات في جميع أنحاء العالم في عام 2000، في حين عانى أكثر من 36 مليون شخص من اضطرابات تعاطي المخدرات.

اضافة الى ذلك، بين عامي 2010-2019، ازداد عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بنسبة 22 في المائة، ويرجع ذلك جزئيا إلى النمو السكاني العالمي. واستنادا إلى التغيرات الديمغرافية وحدها، تشير التوقعات الحالية إلى زيادة بنسبة 11 في المائة في عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات على الصعيد العالمي بحلول عام 2030 - وزيادة ملحوظة بنسبة 40 في المائة في أفريقيا، بسبب النمو السريع للسكان والشباب.

نعود الى مصر. فقد كشفت دراسة اعدها أحد مراكز الدراسات البحثية في الولايات المتحدة، عن أن **حجم الانفاق على المخدرات فى مصر تجاوز الدخل الشهري لقناة السويس!!**. وأوضحت الدراسة أن نحو **20** مليون شخص يتعاطون مادة الحشيش بينما العدد الضخم الذي يقرب من أكثر من **40** مليون يتعاطون نبات البانجو. وذكرت الدراسة أن الانفاق اليومى على المخدرات بأنواعها فى مصر بلغ رقما ضخما يقدر بـ (**60**) مليون جنيه [74] أي حوالي 22 مليار جنيه مصري سنويا.

وحاولت الدراسة معرفة **أسباب ودوافع** تعاطى المخدرات، والمشكلات الصحية والاجتماعية الناجمة عن هذا التعاطى والآثار السلبية للإنفاق على الاقتصاد المصري، خلال الفترة من **2002** إلى **2011** فأظهرت أن **البطالة** كانت من أهم العوامل المؤدية إلى الإدمان أو الاتجار غير المشروع فى المخدرات. وتبيّن ايضا ان نسبة العاطلين عن العمل من المتهمين بقضايا المخدرات قدر بنحو **39.1%** من إجمالى المتهمين بقضايا المخدرات خلال عام **2011**.

---

[70] لزيد من التفاصيل قارن: "**خبراء التخطيط القومي يحذرون**". جريدة الأهرام، العدد 42600/السنة 127، 26 يوليو/2003.

[71] لمزيد من التفاصيل قارن: "**الاحصاء: انفاق 13.8 مليار دولار على المخدرات**". متاح على الانترنيت على الربط التالي: http://www.masress.com/shabab/28735

[72] لمزيد من التفاصيل قارن:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202989/27/705394/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D9%A1%D9%A3%D9%A1-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA.aspx

[73] متاح على الانترنيت على الرابط التالي: https://wdr.unodc.org/

[74] لمزيد من التفاصيل قارن: http://onaeg.com/?p=2282681

ـ تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام **1991** حتى عام **2002**، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي **610** الاف عامل وموظف [75]. كما أن استخدام **19.3%** من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى **1999/8/19**) في تمويل المعاش (التقاعد) المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خُمس الأصول (20%) التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين. إن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسّرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الاقتصاد المصري.

هذا ويتراوح معدل البطالة المعلن بين **9.9%** من قوة العمل بينما تصل في تقديرات أخرى إلى **29%** من قوة العمل. كما تتراوح أعداد العاطلين ما بين **(3)** مليون عاطل في التقديرات المتحفظة في حين تصل إلى **(7.3)** مليون عاطل طبقاً لتقديرات أخرى [76].
هذا مع العلم أن معدل البطالة في مصر سجل ما نسبته 11.98% من إجمالي قوة العمل، وذلك في الربع الثاني من عام 2017، أي نحو 3.496 ملايين فرد [77]. علما ان حجم القوى العاملة في مصر بلغ 29,5 مليون فرد في عام 2017، مقابل 28,9 في 2016، بزيادة قدرها 1و9 في المئة أي ما يعادل 540 ألف عامل جديد. هذا مع العلم ان قوة العمل فى مصر بلغت خلال الربع الثالث من عام 2022 نحو 30.264 مليون فرد بزيادة بنسبة 0.9% عن الربع السابق من نفس العام [78].

ومن الضروري الاشارة الى أن للبطالة تأثير واضح في حجم الدخل وفي توزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره في توزيع الدخل فيبرز في تغيير مستوى التشغيل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الاجور في الاتجاه نفسه. و يذكر أن **(منظمة العمل العربية)** تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل **2.5%**، أي نحو **(115)** مليار دولار، وهو ما يعنيان ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى **1.5%**، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر **(170)** مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو **(9)** ملايين فرصة عمل، وبالتالي خفض معدلات البطالة في العالم العربي ككل إلى ربع حجمها الحالي [79].

وكل هذا يجري في وقت تعاني مصر من اختلال كبير بين معدلات النمو السكاني العالي وبين محدودية الموارد المتوفرة مما يفسر عدم احساس المصريين بثمار التنمية. فمثلا خلال الفترة **1996 – 2006** ارتفع معدل النمو السكاني بحوالي **27.7%** (من 61.5 في عام 1996 الى 76.7% في عام 2006) في حين بلغ (82.6) مليون نسمة في عام **2013**.
هذا وقد وصل عدد سكان مصر الى (104.2) ملايين نسمة في عام 2017، من بينها 94 مليونا و798 ألفا و827 نسمة في الداخل، و9.4 مليون نسمة يعيشون خارجها، بزيادة قدرها 22 مليونا في السنوات

---

[75] قارن: عبد الخالق فاروق، "شباب على مقاهي المعاشات"، **"جريدة العربي"**، 11 يوليو 2004، ص 9.
[76] قارن:احمد السيد النجار ـ **جريدة العربي** ـ 8 فبراير 2004.
[77] http://www.thenewkhalij.org/ar/node/77904
[78] لمزيد من التفاصيل قارن: **سكان مصر في عام 2022**
. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
https://draya-eg.org/2022/11/21/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1/
[79] قارن: سحر أحمد حسن، "مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتَيْ مصر وماليزيا) بين 1991 و 2013"، **"بحوث اقتصادية عربية"**، العددان 69 – 70/ شتاء – ربيع 2015، ص 45.

العشر الأخيرة". وبهذا تصبح مصر في المركز الثالث عشر عالميا في تعداد السكان، حسبما أعلن ذلك الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة في مصر [80].

- **قادت عمليات التسريح الجماعي للعاملين نتيجة اعتماد منهج الخصخصة الى تفاقم البطالة وبالتالي الى تفاقم معدلات الفقر** حيث نسبة السكان في مصر من الذين ينزلون إلى ما دون خط الفقر تتفاقم باستمرار. ولا يمكن استيعاب الفقر وارقامه في مصر (كما في أي منطقة من عالمنا المعاصر) إلا في اطار فهم جدلية علاقته بالغنى (**جدل الغنى/الفقر**). فمن المعروف ان بعض المدارس الاقتصادية تنزع إلى **تحديده باعتباره "ظاهرة طبيعية"، ترافق التطورات الحاصلة في الاقتصادات المعاصرة، نامية ومتطورة.** وفي الواقع تُعد هذه المقاربة بمثابة "مناورة ايديولوجية" حيث تحاول الهروب من مواجهة جوهر المشكلة، وتجنب طرح السؤال الاستراتيجي: **ما هو السبب/او الاسباب الفعلية التي ادت الى الفقر، أي طرح اشكالية علاقات الانتاج وعلاقات الملكية كمنطلق للتفكير في هذه المشكلة**.

وفي هذا الاطار، وبالعودة الى التجربة المصرية، لا بد من التوقف عند تقرير للأمم المتحدة حول الفقر في مصر والذي اشار الى المعطيات التالية [81]:

- تضخم ثروات الطبقة الغنية في مصر التي يمثل أعضاؤها **20%** فقط من المصريين، والذين يمتلكون **80%** من الثروات، بينما يمتلك الـ **80%** الباقون من مجموع الشعب المصري **20%** فقط من الثروات.
- حتى في داخل الطبقة الغنية هناك استقطاب واضح. حيث أن **1%** فقط من أعضاء الطبقة الغنية يمتلكون **50%** من حجم ثروات هذه الطبقة، بينما يشترك الـ **99%** الباقون في ملكية الـ **50%** الباقية.
- بمقابل هذا الغنى الفاحش، يكتفي **58.8% من** الفقراء بوجبتين فقط في اليوم، فيما يعتمد **61%** من الفقراء في طعامهم علي البقوليات.

وتشير دراسة اخرى الى ان المشكلة الكبرى تظهر فى حجم التفاوت بين الدخول، فحوالى **10%** من السكان وهم أفقر شريحة اجتماعيا فى مصر تحصل على **3.7%** فقط من الدخل القومي، والـ **20%** الأفقر يحصلون فقط على **8.6%** من الدخل القومي، أما الـ **20%** الاغنى فى مصر فيحصلون على قرابة **44%** من الدخل القومي، وشريحة الـ **10%** الأغنى فى المجتمع المصرى تحصل على **29.5%** من الدخل القومي، وهذا يوضح أن **الطبقة الوسطى هى الأخرى طبقة مطحونة** [82]. وهو ما جرت الاشارة اليه سابقا.

من جانب اخر أظهر تقرير **"بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك"** الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء **استمرار** ارتفاع نسبة الفقر بمصر كل عام عن سابقه، حيث تمثل نسبة **26.3%** في التقرير الأخير عام **2012 – 2013** زيادة **1.1%** عن العام الذي سبقه، بينما بلغت نسبة "الفقر المدقع" **4.4%** من السكان [83]. هذا وكان تقرير صادر عن التنمية البشرية في العالم العربي لعام **2010** قد أظهر أن نسبة الفقر في مصر - التي بلغ عدد سكانها ثمانين مليونا في العام المذكور- تبلغ **41%.** ويتبيّن من خريطة

---

[80] نقلا عن: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41453757
علما ان عدد سكان مصر بلغ 102,8 مليون نسمة في الاول من كانون الثاني/يناير 2022

[81] نقلا عن: رانيا حفني، **"الفقر في مصر"**، متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/346816.aspx

[82] قارن: د.ابراهيم العيسوي، **"التحسن الاقتصادي محدود..."**، مصدر سابق.

[83] قارن: جلال البدري، **"نسبة الفقر فى مصر تتزايد.. والحكومة تتدعم الأغنياء فقط"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://elbadil.com/2015/02/08/%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AF%D8%B9

الفقر التي تضمنها التقرير أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في **الألف قرية الأكثر فقرا**، ويبلغ إجمالي عدد سكانها **خمسة ملايين** نسمة يمثلون **46%** من إجمالي سكان هذه القرى. وأوضح أن نسبة الفقراء في هذه القرى نحو **54%** من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر، ونحو **42%** من إجمالي السكان في مصر [84].

وفقا للتقارير، فإن هناك 14 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، لتبقي مصر في المركز 111 بين دول العالم الأكثر فقرًا. كما أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر عند مستوي إنفاق دولار واحد في اليوم تبلغ 3.1%، بينما تبلغ نسبة مستوي إنفاق دولارين في اليوم 43.9%. وتعتبر أسيوط أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58.1% من عدد السكان، منهم 24.8% لا يجدون قوت يومهم، تليها محافظة بني سويف في المركز الثاني و محافظة سوهاج في المركز الثالث [85].

ومن جهة اخرى أكد (**المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية**) المصري في أحد تقاريره السنوية الى أنه لا يمكن الحديث عن الفقر بدون الإشارة إلى نمط توزيع الفقر، وزيادة نسبة الفقراء فى مناطق أكثر من مناطق أخرى، حيث **يتركز الفقر بشدة فى محافظات الصعيد**. ويشير التقرير المذكور الى أن هناك (**762**) قرية من الألف قرية ونيف الأشد فقراً فى مصر تقع بمحافظات **المنيا وأسيوط وسوهاج**. واضاف أن حوالى نصف سكان تلك القرى يعانون من فقر شديد، حيث أن **49%** منهم لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، مشيرا إلى وجود علاقة قوية بين المناطق الأكثر فقراً والمناطق الأكثر إنجابا [86]. علما ان الفقر هو الدافع الرئيسي لارتكاب العديد من الجرائم ما بين السرقة والقتل والانتحار وبيع الأطفال والتسول وغيرها.

ويتزايد عدد الذين يعيشون في المقابر والأحياء العشوائية، كما تتنامى معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات، وكذلك تزداد حالات الطلاق وانهيار الكثير من الاسر ويزداد عدد اطفال الشوارع وترتفع معدلات الامية والجريمة...الخ، الأمر الذى يؤدى الى فقدان الاستقرار الاجتماعى والسياسى. هذا وتوضح نشرات التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف **UNICEF**) تردي الاحوال الاجتماعية في غالبية البلدان النامية التى تبنت سياسات الخصخصة، وهذا هو حال مصر وهي تئن تحت هذه الوصفة الرديئة.

وبعد هذا كله، ثمة ملاحظة هامة طرحها أحد الباحثين وهو على صواب فقد اشار الى "انه من الصعب احصائيا – نتيجة للقصور ونقص البيانات الاحصائية – البرهنة على دلالة العلامة الفارقة بين سياسات الاصلاح الاقتصادي وتداعياتها الاجتماعية السلبية على الفقراء بسبب ارتباط هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات الهامة والمتشابكة معا. لقد سارعت الحكومة المصرية الى ربط سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها منذ اوائل التسعينات ولحد الآن بمؤشرات اقتصادية ايجابية (...)، ولكنها كانت عازفة عن قبول مسؤولية التغيرات الهيكلية السلبية في المجتمع المصري، ونتائجها الوخيمة على المجموعات الضعيفة. لقد فشلت سياسات الاصلاح الاقتصادي في احداث تأثيرات مؤاتية، فعلى سبيل المثال: تدهورت الظروف المعيشية للفقراء، وتزايدت اعدادهم، وارتفعت مؤشرات البطالة، واشتدت حدة التفاوتات الاجتماعية في نوعية الحياة المعيشة" [87].

---

[84] لمزيد من التفاصيل قارن: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/

[85] نقلا عن: http://www.ahram.org.eg/News/51393/59/346816/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.aspx

[86] www.youm7.com/story/2015/2/25

[87] انظر: علي الدين عبد البديع القصبي، **"تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري"**، مصدر سابق، ص 96.

ـ <u>أصبح الفساد مظهرا ملازما لاقتصاد السوق الحرة وما رافقه من تطبيق لوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية في مصر</u>. لا يكتفي الفاسدون في توظيف اموالهم التي نهبوها (بعد غسلها !! عبر القنوات الرسمية "الشرعية") بل يذهبون الى ابعد من ذلك من خلال تهريبها الى الخارج لتوظيفها هناك. وتقدر بعض المصادر **حجم الأموال المصرية المهربة للخارج بحوالى (200) مليار دولار**. غير ان الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي ان حجم الأموال المهربة والمنهوبة خارج مصر لا يمكن تقديره بالتحديد وخاصة ان جزءاً من هذه الأموال في شكل عقارات وأصول وأراض في الدول التي تم تهريب تلك الأموال لها. هناك من يقدرها بـ 3 تريليون دولار (0003 مليار دولار) وفقاً لتقديرات **"لجنة استرداد أموال مصر"** المنهوبة من الخارج والتي شكلتها مجموعة من المحامين المصريين [88].

في حين قدرت منظمة Global Financial Integrity الأمريكية لمكافحة تهريب الأموال أن حجم الأموال المهربة من مصر بشكل غير شرعى تقدر بنحو **(132)** مليار دولار أي نحو **(847.4)** مليار جنيه مصري، ويقدر نصيب الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك وأسرته منها بنحو **70** مليار دولار وفقًا لما نشرته جريدة "الغارديان البريطانية" في حينه [89].

الفساد.. "مؤسسة" وطيدة البنيان

آليات "شفط" الثروة الوطنية بطريقة "نظيفة وشفافة" !!

لقد انطوى برنامج الخصخصة المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام، ومن بين تجلياته العديدة هو ما يظهر في **الفارق الكبير** بين أسعار بيع بعض الشركات العامة الى القطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك. وثمة امثلة كثيرة نشير هنا الى بعضها فقط على سبيل المثال لا الحصر. فقد بيعت (**الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول**)، الى مستثمر استراتيجي بقيمة **(10)** جنيهات للسهم الواحد، وخلال عامين فقط ارتفع السهم إلى **(180)** جنيهاً، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين ضحية لها.

وجمع **أحمد عز**، أمين الحزب الحاكم في عهد الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ومحتكر حديد التسليح، ثروة تقدر بـ **(40)** مليار جنيه في ست سنوات فقط !. كما أعلن عن ثروة إبراهيم نافع، رئيس تحرير جريدة الأهرام السابق، بأنها تستقر على رقم **(4)** مليارات جنيه. في وقت تعاني فيه الأغلبية من البطالة والفقر والمرض.

ولابد من الاشارة هنا الى انه كان هناك أثرياء، لكن هؤلاء حققوا ثرواتهم عبر فتح المصانع والبنوك ومؤسسات منتجة في عالم الصناعة والزراعة والتجارة وليس كما جرى للشرائح الجديدة من **رأسمالية المحاسيب Crony capitalism**. ومثال **احمد عز** المشار إليه أعلاه وامثاله وسرعة ثرائهم بعد تطبيق برنامج الخصخصة يؤكد **جملة من الحقائق** من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تبلورت في قمة المجتمع المصري فئات وشرائح عليا تشكل رأسمالية كبيرة ذات كيان طبقي مستقل عن الرأسمالية المحلية وذات اتجاهات مختلفة وفي أحيان كثيرة متعارضة معها.

---

[88] لمزيد من التفاصيل قارن: أماني سلامة، **"كيف نسترد اموال مصر المنهوبة؟!"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.masress.com/alwafd/17912

[89] http://www.albawabhnews.com/1333704

- صعود **رأسمالية طفيلية** شديدة الجشع لا تعيش من الارباح التي تحصل عليها من خلال حقل الانتاج بل من خلال حقل التداول عبر التعامل مع منتجات الرأسمالية العالمية داخل الاقتصاد المصري.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم **إهدار المال العام** الذي انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها. وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية، فقد أشار رئيس تحرير جريدة **الأهرام** الرسمية في **نيسان/أبريل 1990** إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين **(84)** و **(100)** مليار جنيه، أي تتراوح بين **(42)** و **(50)** مليار دولار (بأسعار صرف تلك الفترة حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط عام 1990 نحو **2** جنيه مصري حسب ما تشير إليه بيانات صندوق النقد الدولي). وفي نفس الوقت أشار الكاتب **عبد القادر شهيب** إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقاً للتقديرات الحكومية نحو **(345)** مليار جنيه [90]. ومن جهته أشار رئيس الوزراء الأسبق **د. كمال الجنزوري**، وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء في عام **1991**، إلى أن قطاع الأعمال العام يحكم استثمارات قيمتها **(124)** مليار جنيه مصري، أي نحو **(37)** مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام **1991**، وهو يقصد غالباً القيمة النقدية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها [91]. هذا مع العلم أنه وفي عام **1993** أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومي، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على **(500)** مليار جنيه مصري، أي نحو **(150)** مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه في العام المذكور [92].

ومع ان التقديرات متفاوتة لقيمة القطاع العام، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت العشرات من شركات القطاع العام، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات **د. مختار خطاب** وزير قطاع الأعمال العام نحو **(14.8)** مليار جنيه، كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التي مازالت مملوكة للدولة تبلغ **(10)** مليارات جنيه يضاف إليها **(4)** مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تم خصخصتها، وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام اصبحت **(28.8)** مليار جنيه في عام 2000، أي ما يقابل **(8.6)** مليار دولار وفقاً لسعر صرف بلغ **(3.35)** جنيه مصري لكل دولار وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصخصته والتي أوردناها آنفاً. وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام (أكتوبر 2000) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام [93].

وبعد مرور 10 سنوات على بداية تطبيق برنامج الخصخصة وصلت الخسائر المالية للشركات التابعة لقطاع الأعمال إلى **(3.1)** مليار جنيه سنويا، بنسبة **20%** من قيمة بيع جميع الشركات التي تمت خصخصتها حتى هذا التاريخ، كما أن هناك عمليات بيع شابَها عدم تقييم الأصول بصورة عادلة. فمثلا يمكن ذكر ما حدث للشركة المصرية لتعبئة الزجاج (بيبسي كولا) عام **1994** والتي تمَّ بيعها بمبلغ **(131)** مليون جنيه، وبعد أقل من 4 سنوات باع أحد المشترين 77% من أسهم الشركة بمبلغ **(400)** مليون دولار.

والمثال الآخر وليس الاخير في قائمة التدمير والتبديد لأصول مصر الإنتاجية هو صفقة بيع (**شركة غزل شبين الكوم**)، بسعر ليس بخسا فقط وإنما شديد الرمزية يقرب من المجّان، وهو **(98)** مليون جنيه، وهو سعر لا يساوي ثمن العمارات المملوكة للشركة، المكونة من ستة مصانع، و **(842)** ماكينة و **(24)**

---

[90] قارن: عبد القادر شهيب، مجلة **روز اليوسف**، القاهرة، عدد 23 ابريل 1990.
[91] ورد الحديث في جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 23 ديسمبر 1991.
[92] قارن: أحمد السيد النجار، **"الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل"**، مرجع سابق، ص 164.
[93] قارن: المرجع السابق مباشرة، ص 165، وكذلك: جريدة الأهرام، **"في تقرير لوزارة قطاع الأعمال الخصخصة 259 شركة و مصنعا بقيمة إجمالية 14,8 مليار جنيه"**، جريدة الأهرام، عدد 6 اب/أغسطس 2000.

عمارة سكنية، بالإضافة إلى المخازن التحتية للشركة، والتي تقدَّر قيمتها جميعا، طبقا لأسعار السوق بنحو **ثلاثة مليارات** جنيه مصري!! يتم كل ذلك بغض النظر عن الإضافات المستمرة من **آلاف** العاطلين إلى صفوف "جيش العمال الاحتياطي الصناعي"، الى **البطالة المتفاقمة أصلاً باسم المعاش (التقاعد) المبكر!!**

وفي تقيمه للتجربة المصرية يشير المستشار بمعهد التخطيط القومي والخبير الاقتصادي المصري المعروف د.ابراهيم العيسوي الى الخلاصة التالية:

"إن ما تقدم لا يعنى أنه لم يحدث تحسن فى أى شيء، فقد حدثت تطورات إيجابية فى مؤشرات مثل توقع العمر عند الميلاد، والأمية، واستصلاح الأراضى والبنية الأساسية. ولكن المشكلة هى أن التحسن كان محدودا، بينما تكلفته كانت باهظة (الديّن العام وتكلفة الفساد)، وأن التحسن فى فترة قد تلاشى بسبب التدهور فى فترة لاحقه، أو أن التحسن فى مجال معين قد قابله تراجع فى المجال نفسه مما يجعل الأثر الصافى ضئيلا أو سلبيا (مثل تآكل مساحة الأراضي القديمة فى مقابل استصلاح أراضى جديدة، وإهمال مصانع القطاع العام مقابل ظهور بعض المصانع فى القطاع الخاص، وتحسن إتاحة مياه الشرب والصرف الصحى مقابل ارتفاع نسب تلوث المياه والأراضى والهواء)" [94].

إن ابلغ ما نختتم به هذه الفقرة هو ما كتبه المفكر الاقتصادي المصري الراحل **د. رمزي زكي** وهو يلخص تجارب الخصخصة قائلا: " التطبيق الكاسح لهذه السياسات نجمت عنه نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت بهذا الوضع. فالآمال والاهداف المعلنة لتلك السياسات لم تتحقق. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كُبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) الذي اعطي له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع ان ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الازمة وراح يراكم ارباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة بالتعامل الخارجي. واهملت الاحتياجات الاساسية للمواطنين، وتزايدت بطالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء" [95].

واخيرا لا بد من الاشارة الى ان المفكر الاقتصادي المصري المعروف الراحل **سمير امين قد دفع** التحليل الى ذرى جديدة عندما لخص الفترة **(1970 – 2013)** التي عاشتها مصر مشيرا الى انها **أنتجت رأسمالية المحاسيب ونمط التنمية الرثة في مصر.** وابرز **معالمها** – حسب أمين – ما يلي [96].

1. **<u>قيام الرئيس المصري الاسبق محمد انور السادات بتفكيك المشروع الناصري الذي كان يسعى لإقامة دولة وطنية تنموية</u>**، وطلب السادات معونة الولايات المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف وكان له ذلك. وفي هذا الإطار تم "بيع" كثير من ممتلكات الدولة من مؤسسات صناعية ومالية وتجارية وأراض زراعية وصحراوية لصالح "رجال أعمال" قريبين من السلطة: مثل كبار الضباط، وكبار الموظفين، وتجار أغنياء ـ ولاسيما هؤلاء التجار المنحازين للإخوان المسلمين الذين فتح السادات باب عودتهم من المنفي في الخليج (وقد عاد هؤلاء حاملين ثروات هائلة). كما تم جزء من هذا "البيع" لصالح عرب الخليج وشركات أجنبية أوروبية وأمريكية. ويُلاحظ أن الصفقات تمت بأسعار تافهة لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية للأصول المعنية. وهكذا تكونت "طبقة" جديدة من "الأغنياء" المصريين والعرب. ويرى العديد من

---

[94] انظر: د .إبراهيم العيسوي، **"التحسن الاقتصادى محدود ..وتكلفته باهظة الثمن"**، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[95] انظر: د.رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ 118 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 324. وقد ورد عند: علي الدين عبد البديع القصبي، **"تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على فقراء ..."**، مصدر سبق ذكره.

[96] لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، **"التنمية الرثّة.. والتحدي الذي يواجه مصر ..."**، مصدر سبق ذكره.

الباحثين، بما فيهم سمير أمين ومحمود عبد الفضيل وغيرهما، أن هذا النوع من التكوين الاجتماعي يستحق تماما ان يُطلق عليه اسم **"رأسمالية المحاسيب"** [97].

والجدير ذكره ان الدولة المصرية سعت الي تدعيم الوضع الاحتكاري لرأسمالية المحاسيب من خلال إمدادها بالقروض المصرفية السهلة، حتي صارت هذه القروض- ومنها تلك التي استُخدمت لتوفير أموال الشراء- تمتص معظم أموال البنوك، وذلك على حساب تمويل صغار ومتوسطي المنتجين الحقيقيين.

2. **تشكلت الثروات المصرية والعربية والأجنبية المشار اليها اعلاه من خلال تملك موجودات قائمة دون إضافة تُذكر لقدرة الاقتصاد الانتاجية**. فالعملية انتهت إلي **تكريس** وضع مؤسسات احتكارية خاصة أصبحت تسيطر علي الاقتصاد المصري بعيدا عن خطاب المنافسة الشفافة!

إن النصيب الأكبر من هذه الثروات يخص موجودات عقارية: (قري سياحية، مجمعات سكنية فاخرة محصنة وراء أسوار مغلقة علي نمط أمريكا اللاتينية، أراضٍ صحراوية مخصصة مبدئيا للتوسع الزراعي). بيّد أن مُلّاك هذه الأراضي ينتظرون أن تقوم الدولة بالاستثمارات الضخمة المطلوبة لجعلها صالحة للزارعة كي يبيعونها؛ دون أن تُخصم تكاليف الاستثمار من أرباحهم الخيالية المقبلة. إنها عملية مضاربة سهلة ليس إلا.

3. بالمقابل **عانت الأجور الحقيقية بالنسبة إلي أغلبية العمال والموظفين أصحاب الكفاءات المتوسطة من تدهور متواصل** نتيجة حرية سوق العمل وقمع نشاط النقابات والعمل الجماعي، حتي أصبح مستوي هذه الأجور في مصر أدني مما هو عليه في بلدان ذات متوسط مماثل في الدخل القومي للفرد. وبمعني آخر فهناك **تلازم** بين ارتفاع الأرباح الاحتكارية من جانب وتواصل تفاقم الفقر من الجانب الآخر.

4. ومن جهته فقد **أدى النظام الضريبي إلي تكريس التفاوت الاجتماعي، وذلك من خلال رفض مبدأ الضريبة التصاعدية**. وظل العبء الضرائبي خفيفا بالنسبة إلى الاغنياء، حسبما يطالب البنك الدولي، دون اعتبار إلى أن التفاوت المعني تجلي في صعود الأرباح الاحتكارية لا غير.

5. وهكذا، **لم تنتج مجموعة الممارسات الليبرالية المذكورة سوي معدل نمو معتدل- حوالي 3 بالمائة سنويا، وصاحبه بالتالي صعود البطالة**. وإذا كان معدل النمو قد ارتفع عن هذا الحد الأدنى في بعض السنوات، فإن ذلك لم ينتج إلا عن التوسع في بعض الصناعات الاستخراجية (النفط)، أو نتيجة ظروف أتاحت رفع أسعار منتجات هذه الصناعات، أو ارتفاع إيرادات قناة السويس، أو توسع أنشطة السياحة، أو زيادة تحويلات العاملين في الخارج. **أي أن ارتفاع معدل النمو أحيانا لم يكن ناتجا عن تقدم في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.**

6. كذلك **لم تتح هذه السياسات تخفيف عجز الموازنة العامة وخفض عجز ميزان التجارة الخارجية، بل أدت إلي تدهور متواصل لقيمة الجنيه المصري، وفرضت استدانة صاعدة**؛ وهو الأمر الذي أتاح لصندوق النقد الدولي فرصة فرض شروط قاسية لتنفيذ "مبادئ" وصفته الشهيرة التي لا ترحم.

وهذا ما أكدته **دراسة ثالثة** توصلت الى عدة **نتائج** من بينها بل وأهمها أن ما جرى في مصر هو **إملاء اقتصادي** تضمنته وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين. واضافت الدراسة ان الإصلاح الاقتصادي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني، ويلبي استحقاقاته بإخراجه من أزمته بأقل الخسائر الممكنة [98]. وهكذا جاءت الرياح بما لا تشتهي السَفَنُ.

---

[97] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب "دراسة في الاقتصاد الاجتماعي"**، مصدر سبق ذكره.

[98] قارن: ناصر عبيد الناصر، **"سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (حالة مصر العربية)"**.. ، مصدر سابق.